مركز دراسات الشهيد الخامس
الشهيد السعيد محمد باقر الصدر
SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES

حكومةٌ في هالةٍ من الغموض

الأسبوعية الإخبارية التحليلية، العدد التاسع والتسعون
الأربعاء ١٣ - ٠٥ - ٢٠٢٦

٠٣
الأخبارالسياسية

أسماء الكابينة الوزارية المقترحة لعلي الزيدي

٠٧
الأخبار الاقتصادية

زيادة إنتاج الكهرباء في العراق بمقدار ١٢٠٠ ميغاواط خلال الصيف عبر تشغيل محطات غازية

٠٨
الأخبار الثقافية و الاجتماعية

إهداء راية مرقد الإمام الرضا (عليه السلام) إلى قبر محمد صادق الصدر ونجليه

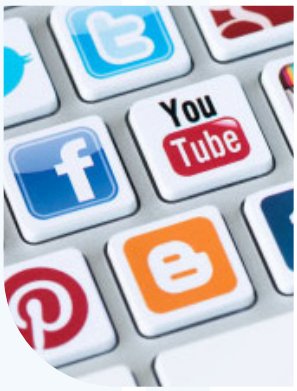

٠٩
الاجواء الافتراضية

بزشكيان

١٠
اقليم كوردستان

مسرور بارزاني يدعو إلى الإسراع في تشكيل حكومة الإقليم

١٣
التقارير و المقالات

خصومات أسعار النفط العراقي بين ضرورات السوق ومخاطر التنازل

٢٣
عرضُ كتاب

صدور رواية «شضايا في جسد أمي» لحاتم الصالحي

قاعدة إسرائيلية

مزاعم لـ«وول ستريت جورنال» بشأن إنشاء قاعدة إسرائيلية داخل الأراضي العراقية

أفادت صحيفة «وول ستريت جورنال»، السبت، بأن «إسرائيل أنشأت، قبل اندلاع الحرب الأخيرة مع إيران، قاعدة عسكرية شديدة السرية في عمق الصحراء العراقية. وقد أُقيمت هذه القاعدة بعلم واشنطن، من دون مشاركة مباشرة من الولايات المتحدة، ولعبت دوراً حيوياً في دعم الغارات الجوية الإسرائيلية على مواقع إيرانية». ووفقاً للصحيفة، لم تكن القاعدة المذكورة مجرد مدرج هبوط بسيط، بل منشأة عسكرية متكاملة تضم مواقع لتمركز القوات الخاصة، إضافة إلى مركز للدعم اللوجستي الجوي، ووقف دفع رواتب عناصرها». وأشار المسؤول إلى أن بعض الجهات داخل بنية الدولة العراقية لا تزال توفر غطاءً سياسياً ومالياً وتشغيلياً لتلك الفصائل، التي وصفها بـ«الجماعات الإرهابية».

همام حمودي

حصر السلاح بيد الدولة مطلب مرجعي وليس استجابة لإرادات خارجية

أكد رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، همام حمودي، الأحد (١٠ أيار/مايو ٢٠٢٦)، أن حصر السلاح بيد الدولة يُعد مطلباً نابعاً من توجيهات المرجعية الدينية، ولا يرتبط بأي ضغوط أو مطالب خارجية. وأضاف حمودي أن تحقيق هذا الهدف يتطلب وضع رؤية وطنية متكاملة تستند إلى الأطر القانونية والدستورية، بما يضمن ترسيخ سلطة الدولة وتعزيز الاستقرار الداخلي.

أسماء الكابينة الوزارية المقترحة لعلي الزيدي

سلاح فصائل المقاومة

تشكيل لجنة للإشراف على تسليم سلاح فصائل المقاومة

كشف مصدر مطلع، السبت ٩ أيار/مايو، أن «الإطار التنسيقي» توصّل إلى اتفاق مع علي الزيدي، رئيس الوزراء المكلّف، بشأن تشكيل لجنة تتولى ملف نزع سلاح فصائل المقاومة. وستُشكَّل اللجنة برئاسة رئيس الوزراء المكلّف، وعضوية محمد شياع السوداني، رئيس حكومة تصريف الأعمال، وهادي العامري، رئيس منظمة بدر. وأوضح المصدر أن «اللجنة ستشرف على تنفيذ آليات حصر سلاح الفصائل بيد الدولة، وتصنيف تلك الفصائل وفق قاعدة بيانات خاصة، إضافة إلى إعادة دمج عناصرها داخل مؤسسات الدولة، سواء المدنية أو الأمنية، بما يضمن تحقيق المصالح العامة لجميع الأطراف».

خلافات حول الوزارات السيادية

خلافات حول الوزارات السيادية في حكومة الزيدي

في إطار المشاورات المستمرة لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، كشف مصدر في «المجلس الوطني للقوى السياسية السنية» لوكالة شفق نيوز أن وزارة الدفاع حُسمت لصالح ائتلاف «حسم» بزعامة ثابت العباسي، وذلك بتوافق بين القوى السياسية السنية. وأضاف المصدر أن عدداً من الوزارات لا يزال موضع تفاوض وتنافس داخل القوى السياسية الشيعية، وفي مقدمتها وزارة النفط، التي تشهد تنافساً بين ائتلاف «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، وائتلاف «الإعمار والتنمية» بزعامة محمد شياع السوداني، إلى جانب تيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم. وأشار المصدر كذلك إلى استمرار الخلافات بشأن إدارة بعض المؤسسات الأمنية الحساسة، لافتاً إلى أن شخصيات مقربة من الأوساط الاقتصادية والتجارية، لم تتمكن من تحقيق النصاب الانتخابي، قد تتولى مناصب في الهيئات المستقلة، من بينها منصب محافظ بغداد الذي يُرجّح أن يُسند إلى فراس مجيسر، إضافة إلى مواقع أخرى في هيئة الاستثمار ومؤسسات مستقلة أخرى.

الحشد الشعبي

انطلاق عملية «فرض السيادة» لتأمين صحراء النجف وكربلاء

أعلن قائد عمليات الفرات الأوسط في الحشد الشعبي، اللواء علي الحمداني، انطلاق العملية الأمنية «فرض السيادة» في صحراء النجف وكربلاء، بهدف تعزيز الأمن على الطريق الرابط بين كربلاء والنخيب. وأوضح الحمداني أن العملية تُنفذ من أربعة محاور مختلفة، بأوامر من القائد العام للقوات المسلحة العراقية، وبإشراف رئيس أركان الجيش الفريق أول عبد الأمير يار الله. وأضاف أن العملية تشارك فيها قيادة عمليات الفرات الأوسط، وقيادة عمليات كربلاء المقدسة، وقيادة عمليات الأنبار في الحشد الشعبي، إلى جانب اللواء الثاني في الحشد.

«القاعدة الإسرائيلية»

«القاعدة الإسرائيلية» في صحراء النجف تثير جدلاً واسعاً والبرلمان يستدعي مسؤولين

كشف مسؤول عراقي بارز في مكتب رئيس الوزراء السابق محمد شياع السوداني تفاصيل تتعلق بالقاعدة التي أُثيرت حولها تقارير في صحراء النجف، مشيراً إلى أنها استُخدمت كمركز دعم خلال العمليات العسكرية المرتبطة بالحرب ضد إيران. وقال المسؤول إن «ما جرى تم بمساعدة أمريكية وتحت غطاء التحالف الدولي»، مضيفاً أن العراق «تعرّض لخداع أمني»، وأن ما حدث لا يمكن وصفه بأنه مجرد تفوق استخباري إسرائيلي، بل نُفّذ عبر تسهيلات أمريكية مباشرة. وأضاف أن العراق يواجه منذ سنوات «حظراً غير معلن» يقيّد تطوير قدراته في مجال الدفاع الجوي ومنظومات الرصد المتقدمة، متهماً واشنطن بالتنسيق مع إسرائيل في هذا المسار، الأمر الذي جعل العراق أكثر عرضة للاختراقات الخارجية، بحسب تعبيره. وفي التفاصيل الميدانية، أوضح المسؤول أن قوة عراقية تحركت، في الرابع من مارس/آذار الماضي، نحو منطقة في صحراء النجف بعد تلقي بلاغ أمني عن تحركات لمروحيات هناك، إلا أن القوة تعرضت لقصف جوي من قبل مروحيات قتالية، ما أسفر عن مقتل جندي عراقي وإصابة اثنين آخرين، واضطرار القوة إلى الانسحاب.

أفادت وكالة رويترز

بأن العراق توصل إلى اتفاق مع إيران لضمان وتأمين عبور ناقلات النفط العراقية عبر مضيق هرمز

وأضافت الوكالة أن العراق ضمن، في إطار هذا الاتفاق مع إيران، مرور ناقلتي نفط تحملان شحنات عراقية عبر المضيق، بما يضمن سلامة حركتهما البحرية.

الجيش الإسرائيلي

تُظهر خمس صور التُقطت في خمسة تواريخ مختلفة بحيرةً جافة في صحراء النخيب، يُعتقد أن الجيش الإسرائيلي أنشأ فيها مدرجاً مؤقتاً للطائرات

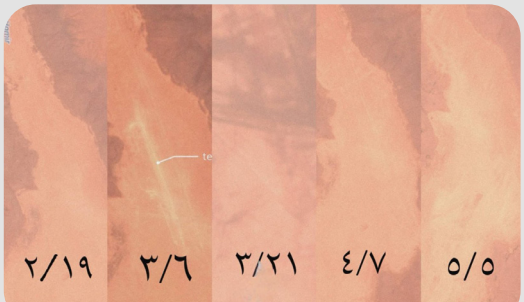

وقبل عشرة أيام من اندلاع الحرب، لم يكن هناك أي أثر لهذا المدرج، كما لم تظهر له أي معالم في اليوم الأول من الشهر الثالث. غير أن صور الأقمار الصناعية والخرائط التي راقبت المنطقة أظهرت أول ظهور واضح للمدرج بتاريخ ٦/٣، ما يرجّح أنه أُنشئ خلال الفترة الممتدة بين الأول والسادس من الشهر ذاته. كما تُظهر الصور حدوث تغيّرات واضحة في شكل البحيرة بتاريخ ٢١/٣، يُعتقد أنها ناجمة عن هطول أمطار، وهو ما قد يكون تسبب في تعطّل المدرج أو إنهاء استخدامه، مع احتمال أن تكون القوات قد غادرت الموقع قبل ذلك التاريخ. ومع بداية الشهر الرابع، بدأ المدرج يتلاشى تدريجياً في صور الأقمار الصناعية، إلى أن اختفى بشكل كامل في آخر تحديث للصور بتاريخ ٥/٥.

المجلس السياسي الوطني السني في العراق

نرفض التدخلات الخارجية في الحصص الوزارية الخاصة بالمكوّن السني

أعلن المجلس السياسي الوطني العراقي، الذي يضم عدداً من القوى والأحزاب السياسية السنية، الأحد ١٠ أيار/مايو، رفضه لأي تدخل من أطراف أو شخصيات سياسية من خارج البيت السني في ملف الحصص الوزارية، وذلك بالتزامن مع استمرار المشاورات السياسية لتشكيل الحكومة الجديدة. وقال المجلس، في بيان، إنه قدّم أسماء مرشحيه لتولي الحقائب الوزارية ضمن إطار التفاهمات السياسية الجارية مع رئيس الوزراء المكلّف. كما شدد على ضرورة احترام التوازنات السياسية واعتماد مبدأ الشراكة الوطنية في مسار تشكيل الحكومة.

بغداد

رسالة دعم من الاتحاد الأوروبي للحكومة

التقى رئيس الوزراء المكلّف بتشكيل الحكومة العراقية، علي فالح الزيدي، اليوم الثلاثاء، سفير الاتحاد الأوروبي في العراق كليمنس سمتنر. وخلال اللقاء، سلّم السفير رسالة من دول الاتحاد الأوروبي إلى الزيدي، أكدت فيها دعمها ومساندتها للحكومة العراقية الجديدة والتعاون معها في مختلف المجالات. كما بحث الجانبان سبل تعزيز العلاقات بين العراق ودول الاتحاد الأوروبي، وآليات تنفيذ الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الثنائية، إلى جانب توسيع مجالات المصالح المشتركة.

اجتماع أمني عراقي ـ إيراني

اجتماع أمني عراقي ـ إيراني في بغداد واتفاق على ضبط تحركات الجماعات المسلحة على الحدود

عقدت اللجنة العليا الأمنية المشتركة بين العراق وإيران اجتماعاً في مكتب مستشار الأمن القومي العراقي ببغداد، بمشاركة مسؤولين كبار من الجانبين، لبحث تنفيذ بنود الاتفاق الأمني بين بغداد وطهران، ومناقشة التطورات الأمنية في المنطقة وسبل تعزيز التنسيق المشترك. وبحسب البيان الصادر عقب الاجتماع، أكد الطرفان ضرورة رفع مستوى التعاون الأمني، وتشديد إجراءات ضبط الحدود، ومنع أي عمليات تسلل أو تحركات للجماعات الإرهابية والمسلحة التي تهدد أمن واستقرار العراق وإيران والمنطقة. وخلال الاجتماع، قدّم الجانب الإيراني معلومات تتعلق بنشاط بعض الجماعات المسلحة الإيرانية الموجودة في إقليم كردستان العراق، فيما اتفق الجانبان على مواصلة التنسيق المشترك واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة هذا الملف بشكل جذري، بما يمنع أي أنشطة من شأنها تهديد الأمن الإقليمي أو زعزعة استقرار المنطقة. من جانبه، جدّد مستشار الأمن القومي العراقي، قاسم الأعرجي، تأكيد موقف بغداد الثابت الرافض لاستخدام الأراضي العراقية لتنفيذ أي أعمال عدائية أو أمنية أو عسكرية ضد دول الجوار.

الحزب الشيوعي العراقي

وجود قاعدة إسرائيلية في العراق انتهاك خطير للسيادة

دعا المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، يوم الثلاثاء، الحكومة إلى كشف الحقائق المتعلقة بالأنباء التي تتحدث عن وجود قاعدة إسرائيلية سرّية داخل الأراضي العراقية، معتبراً أن هذا الأمر يشكل «انتهاكاً خطيراً للسيادة» ويتطلب محاسبة رسمية وإطلاع الرأي العام على نتائج التحقيقات. وجاء في بيان الحزب أن «ما تم الكشف عنه بشأن وجود قاعدة إسرائيلية سرّية داخل العراق واستخدامها في عمليات عسكرية مرتبطة بالحرب ضد إيران، يُعد انتهاكاً صارخاً لسيادة العراق واعتداءً جسيماً على أمنه القومي، ولا يمكن القبول به تحت أي ذريعة». واعتبر الحزب أن الحكومة الاتحادية «مسؤولة عن هذا الخرق وعن عدم التعامل معه بالشكل المناسب»، مطالباً بـ«ردود رسمية ومباشرة للرأي العام».

الحكيم

خبرة الزيدي في القطاع الخاص تمثل ميزة لقيادة المرحلة الاقتصادية

أكد عمار الحكيم، رئيس ائتلاف قوى الدولة الوطنية، أن تجربة علي الزيدي، رئيس الوزراء المكلّف بتشكيل الحكومة، في القطاع الخاص تُعد «ميزة مهمة» تدعم توجهات الحكومة المقبلة في معالجة الملفات الاقتصادية وتنشيط القطاعات الإنتاجية. وقال الحكيم، خلال لقائه نخبة من الكفاءات والقوى المهنية والنقابية في مكتبه ببغداد، إن المرحلة الحالية تتطلب «مغادرة الأساليب التقليدية والبيروقراطية»، مشدداً على أهمية دعم القطاع الخاص وتحويل الدولة إلى «جهة راعية ومنظمة لمصالح المواطنين». ووصف الحكيم المرحلة الراهنة بأنها «اقتصادية بامتياز»، داعياً إلى تقليل اعتماد العراق على النفط عبر توسيع المنافذ التصديرية، وتنويع مصادر الاقتصاد، وتنشيط قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والاستثمار والتكنولوجيا الحديثة. وأعرب عن ثقته بقدرة الزيدي، استناداً إلى خلفيته في القطاع الخاص، على تحريك هذه الملفات بفاعلية. كما شدد الحكيم على ضرورة وضع ضوابط لتنظيم العمالة الأجنبية، والحفاظ على استقلالية النقابات المهنية، وتفعيل دور القطاع الخاص في استيعاب معدلات البطالة.

صرّح الشيخ همام حمودي

بأن واشنطن «لا تملك أي دور» في اختيار علي الزيدي رئيساً للوزراء المكلّف

رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وعضو الإطار التنسيقي الشيعي، بأن واشنطن «لا تملك أي دور» في اختيار علي الزيدي رئيساً للوزراء المكلّف بتشكيل الحكومة العراقية.

وزير المالية العراقي: وزارة المالية ستتحول إلى أهم وزارة سيادية في البلاد

أعلن وزير المالية العراقي فالح ساري، يوم الخميس ١٤ أيار/مايو، أن وزارة المالية ستتحول إلى «أهم وزارة سيادية في العراق»، لتصبح مؤسسة اقتصادية محورية في إدارة وتطوير الاقتصاد الوطني. وقال ساري، في رسالة مصوّرة نُشرت بالتزامن مع جلسة التصويت على الكابينة الوزارية برئاسة علي الزيدي، إن رواتب الموظفين والعاملين بعقود والفلاحين «مضمونة»، مؤكداً أن الوزارة ستواصل العمل لتأمين مستحقاتهم. وأضاف أن وزارة المالية لن تكون مجرد «مكتب لتوزيع الرواتب»، بل ستتحول إلى وزارة اقتصادية سيادية تسهم في نمو الاقتصاد العراقي، مشدداً على رفض أي فصل بينها وبين باقي الوزارات، وضرورة ارتباط جميع مؤسسات الدولة بها ضمن إطار تنسيقي موحّد. وأشار الوزير إلى أن الوزارة ستعتمد في المرحلة المقبلة على التحول الرقمي وتطبيق الأنظمة الإلكترونية والأتمتة الإدارية، لتصبح وزارة «لجميع العراقيين في مختلف المحافظات».

الاخبار

حظر استخدام السيارات الأمريكية

صدور حكم جديد لمقتدى الصدر بشأن سرايا السلام:

أصدر زعيم التيار الصدري في العراق، مقتدى الصدر، توجيهات جديدة إلى قادة وعناصر «سرايا السلام»، تضمنت ضوابط تنظيمية تتعلق باستخدام المركبات وآليات التنقل، أبرزها منع استخدام السيارات الأمريكية بشكل كامل. وبحسب التعميم الصادر عن مكتب الصدر في النجف، فقد شدد على أن المركبات المستخدمة من قبل عناصر سرايا السلام يجب أن تكون حصراً من الماركات الكورية أو الصينية، مع الإشارة إلى عدم إدراج السيارات اليابانية ضمن هذا التوجه أيضاً. كما نصت التعليمات على منع استخدام السيارات السوداء، والمركبات غير الحاملة للوحات رسمية، وكذلك منع وضع أسماء أو صور آل الصدر على المركبات، إضافة إلى حظر دخول هذه المركبات إلى العتبات الدينية أو الدوائر الحكومية.

اشتباك مع جماعات مسلحة مجهولة في صحراء كربلاء والنجف

قيادة العمليات المشتركة في العراق:

أصدرت قيادة العمليات المشتركة العراقية، يوم الاثنين ١١ أيار/مايو، بياناً بشأن الأخبار والتصريحات المتداولة حول تحركات أمنية أخيرة، موضحة أن «لجنة الإعلام الأمني» تتابع بدقة التطورات والمعلومات المنشورة بهذا الشأن، وأن الحادثة تعود إلى واقعة وقعت بتاريخ ٥ آذار/مارس ٢٠٢٦. وبحسب البيان، فقد اندلعت في ذلك الوقت مواجهة بين قوة أمنية من قيادتي عمليات كربلاء والنجف وبين جماعات مسلحة مجهولة وغير مرخّصة، كانت تحظى بدعم جوي عبر الطائرات المسيّرة، ما أسفر عن استشهاد أحد المقاتلين وإصابة اثنين آخرين، إضافة إلى تدمير مركبة عسكرية. وأضاف البيان أن القوات الأمنية واصلت ضغطها وانتشارها الميداني في المنطقة، الأمر الذي دفع تلك الجماعات إلى الانسحاب باستخدام غطاء جوي.

زيادة إنتاج الكهرباء في العراق بمقدار ١٢٠٠ ميغاواط خلال الصيف عبر تشغيل محطات غازية

أعلنت شركة شنغهاي الصينية دخول عدد من محطات الطاقة الغازية الجديدة إلى الخدمة خلال فصل الصيف الحالي، ما سيسهم بإضافة ١٢٠٠ ميغاواط إلى الشبكة الوطنية للكهرباء في العراق. ومن المقرر أن تسهم مشاريع تطوير محطتي الهارثة وواسط في زيادة القدرة الإنتاجية للكهرباء في العراق بمقدار ٢٢٠ و٢٥٢٠ ميغاواط على التوالي. أكد المدير الإقليمي لشركة شنغهاي أن المحطات التي جرى التعاقد عليها حديثاً ستدخل الخدمة مضيفاً أنها ستوفر نحو ٤ آلاف ميغاواط إضافية للشبكة الوطنية، على أن يرتفع هذا الرقم إلى ٥ آلاف ميغاواط بحلول عام ٢٠٣٠.

شركة الموانئ العراقية تعلن افتتاح النفق المغمور تحت المياه لعبور المركبات أسفل قناة خور الزبير

أعلنت الشركة العامة لموانئ العراق افتتاح النفق المغمور تحت المياه، الذي يربط بين منطقتي أم قصر والفاو في محافظة البصرة عبر أسفل قناة خور الزبير، أمام حركة المركبات، مؤكدة أن نسبة إنجاز المشروع تجاوزت ٩٥٪. وقال مدير عام الشركة، فرحان الفرطوسي، في بيان، إن «النفق المغمور أصبح جاهزاً بالكامل لعبور السيارات، ولم يتبقَّ سوى بعض التفاصيل والمراحل الفنية النهائية للمشروع». وأضاف أن «هذا الإنجاز يمثل لحظة تاريخية في مسار المشاريع الاستراتيجية للعراق».

العراق وباكستان توصلا إلى تفاهمات مع إيران بشأن نقل النفط والغاز الطبيعي المسال (LNG) عبر الخليج العربي

أفادت وكالة Reuters يوم الثلاثاء ١٢ مايو بأن العراق وباكستان توصلا إلى تفاهمات مع إيران بشأن نقل النفط والغاز الطبيعي المسال (LNG) عبر الخليج العربي. ونقلت الوكالة عن مسؤول مطّلع في وزارة النفط العراقية، كان على اطلاع بالمفاوضات الجارية والاتفاق الأولي، أن العراق يسعى حالياً للحصول على موافقة إيران لزيادة عدد السفن العابرة لمضيق هرمز، في إطار جهود الحكومة لحماية إيراداتها النفطية التي تشكل نحو ٩٥٪ من الموازنة العامة.

إدراج زيادة صادرات نفط البصرة عبر خط كركوك–تركيا ضمن خطط العراق التشغيلية

أفاد مصدر مطّلع في شركة نفط الشمال العراقية، يوم الأربعاء ١٣ أيار/مايو، بوجود خطة لزيادة حجم النفط الخام القادم من البصرة والمصدَّر عبر خط أنابيب كركوك–إقليم كردستان–تركيا خلال الأسبوعين المقبلين. ونقلت وكالة شفق نيوز عن المصدر قوله إن عملية نقل النفط تتم يومياً باستخدام نحو ٤٠٠ شاحنة صهريجية، تنطلق من منشآت الزبير في محافظة البصرة باتجاه منشآت «كي وان» التابعة لشركة نفط الشمال في كركوك. وأضاف أن نحو ٩٠ ألف برميل يومياً من نفط البصرة يُنقل حالياً عبر هذا المسار، ليتم تصديره بشكل منتظم عبر خط أنابيب كركوك–جيهان.

الاخبار الثقافيه

إهداء راية مرقد الإمام الرضا (عليه السلام) إلى قبر محمد صادق الصدر ونجليه

الاستعدادات المبكرة لزيارة عيد الأضحى والعتبات المقدسة

شهدت مدن النجف وكربلاء والكاظمية هذا الأسبوع حركة واسعة استعداداً لموسم الزيارات الدينية المرتقب مع اقتراب عيد الأضحى المبارك. وأعلنت العتبات المقدسة عن خطط خدمية وأمنية خاصة لاستقبال ملايين الزائرين من داخل العراق وخارجه، وسط تعزيزات كبيرة في النقل والخدمات الصحية والتنظيمية.

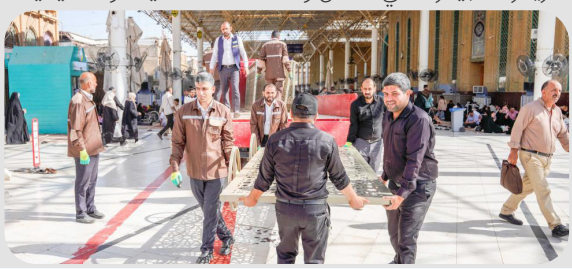

ارتفاع منسوب المياه

ارتفاع منسوب المياه في سدود إقليم كردستان

أعلنت الجهات المختصة في إقليم كردستان عن ارتفاع ملحوظ في مستويات المياه داخل السدود والخزانات المائية نتيجة الأمطار الغزيرة التي شهدتها المناطق الجبلية خلال الأسابيع الأخيرة. وأكدت التقارير أن سد دربنديخان سجل ارتفاعاً كبيراً في منسوب المياه، فيما اقتربت بعض السدود الأخرى من مرحلة الفيضان. ويرى مختصون في مجال الموارد المائية أن هذه الزيادة ستنعكس إيجاباً على القطاع الزراعي وتوفير مياه الشرب والطاقة الكهربائية، رغم التحذيرات من احتمال حدوث سيول في بعض المناطق المنخفضة.

اعتقال ٨ موظفين حكوميين

اعتقال ٨ موظفين حكوميين بتهمة «الإضرار بأموال ومصالح الدولة العراقية

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية في العراق تنفيذ عمليتي اعتقال بحق ٨ متهمين، بعد ثبوت تعمدهم مخالفة واجباتهم الوظيفية والتسبب بإلحاق الضرر بالدولة ومصالح دوائرهم الرسمية بهدف تحقيق منافع شخصية. وفي العملية الأولى، تمكن فريق من قسم الضبط والتحقيق في مكتب النجف، خلال مداهمة إحدى الدوائر البلدية، من اعتقال معاون مدير البلدية ومسّاح عقاري. وبحسب التحقيقات، أقدم المتهمان على تنظيم قيد عقاري مزوّر لأحد العقارات المهمة خلافاً للواقع، بهدف تسجيله باسم شخص محدد بدلاً من طرحه في مزاد علني بما يسهم في زيادة إيرادات البلدية.وذلك استناداً إلى تقرير تدقيق خارجي كشف قيامهم بشراء وتجهيز مواد إنشائية بقيمة ٩٦ مليون دينار، مع وجود مبالغة في أسعار الشراء، فضلاً عن تجزئة عمليات الشراء الخاصة بالمادة نفسها.

تراجع معدلات الفقر والبطالة في العراق

تراجع معدلات الفقر والبطالة في العراق واستثمارات للقطاع الخاص بقيمة ٨٤ تريليون دينار ضمن الخطة الخمسية

أعلنت وزارة التخطيط العراقية انخفاض معدل الفقر خلال السنوات الأخيرة من ٢٢٪ إلى ١٧٪، فيما تراجع معدل البطالة من ١٦٪ إلى ١٣٪. وأكدت الوزارة أنها وضعت، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، سياسات جديدة تهدف إلى تحقيق مواءمة أكبر بين احتياجات سوق العمل ومخرجات الجامعات والمعاهد التعليمية.

الاجواء الافتراضيه

بزشكيان

بزشكيان يشكر دعم آية الله السيستاني: المرجعية الدينية حصن راسخ وسند للمظلومين

وجّه الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان رسالة شكر وتقدير إلى آية الله السيد علي السيستاني، على خلفية مواقفه الداعمة للجمهورية الإسلامية الإيرانية وللمتضررين من «الاعتداء الأخير». وقال بزشكيان، في بيان، إن المرجعية الدينية في النجف الأشرف كانت على الدوام «حصناً منيعاً ومرتكزاً ثابتاً لنصرة المظلومين»، معرباً في الوقت ذاته عن تقديره لمواقف الشعب العراقي وتضامنه. كما ثمّن الرئيس الإيراني ما وصفه بـ«المواقف السخية» والدعم الذي أبداه آية الله السيستاني تجاه إيران والتطورات الأخيرة التي تشهدها المنطقة.

الدكتور ماجد شنكالي

حكومة الزيدي المكلّفة مرجّح حصولها على الثقة ولا توجد بدائل سياسية مطروحة

قال الدكتور ماجد شنكالي إنه من المرجح أن الحكومة المكلّفة برئاسة علي الزيدي ستحصل على ثقة مجلس النواب، مرجعاً ذلك إلى أن القوى والتحالفات السياسية في الوقت الراهن لا تملك خياراً بديلاً سوى التصويت لصالحه. وأوضح أن بعض التيارات والشخصيات السياسية، ورغم اعتراضاتها السابقة، أعادت النظر في مواقفها الداعمة العلنية للمرشح خلال مرحلة تقديم رئيس الوزراء، مشيراً إلى أن ذلك يعود إلى الخلافات حول الحصص الانتخابية وتوزيع المناصب الوزارية داخل مختلف الكتل السياسية. وأضاف شنكالي أن رئيس الوزراء المكلّف يحظى بدعم من الولايات المتحدة وبعض الأطراف الإقليمية، في حين لا تبدو لدى إيران أي مواقف رافضة أو «فيتو» تجاهه.

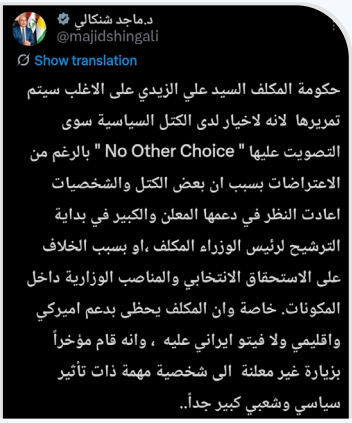

وزير خارجية الجمهورية الإسلامية

هنّأ وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتشكيل الحكومة العراقية

قدّم وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية تهنئة بمناسبة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، معرباً عن أمله في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

الدكتور قصي شفيق

قال الدكتور قصي شفيق إن «المجلس السياسي السني» قرر تسليم قائمة المرشحين للوزارات إلى رئيس الوزراء المكلّف علي الزيدي صباح يوم الاثنين.وبحسب ما أورده، فقد توزعت الحقائب الوزارية على النحو الآتي:وزارة الثقافة: من حصة حزب «أحمد الجبوري (أبو مازن)» وزارة الدفاع: من حصة ائتلاف «الحسم» بزعامة ثابت العباسي وزارة التربية: لم يُحسم اسم المرشح بعد وزارة الصناعة والمعادن: لم يُحسم اسم المرشح بعد وزارة التجارة: من حصة تيار «خميس الخنجر» وزارة التخطيط: مخصصة للتيار المعارض بزعامة «مثنى السامرائي»، إلا أنه رفض المشاركة في الاجتماعات ونتائجها، ولم يُثقِ إلا وزارة التخطيط ضمن التفاهمات وأضاف أن خمسة وزراء سيتم تقديمهم إلى الزيدي، باستثناء حصة مثنى السامرائي، فيما تبقى الموافقة النهائية على الأسماء بيد «الإطار التنسيقي»، وذلك بالتنسيق مع رئيس الوزراء المكلّف، في إطار التفاهمات السياسية الخاصة باستبعاد السامرائي.

مسرور بارزاني يدعو إلى الإسراع في تشكيل حكومة الإقليم

دعا رئيس حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، القوى السياسية الكردية إلى الإسراع في استكمال المشاورات الخاصة بتشكيل الحكومة الجديدة للإقليم، مؤكداً أن المرحلة الحالية تتطلب وحدة سياسية وتعاوناً بين جميع الأطراف. وأشار بارزاني خلال لقاءات مع مسؤولين ورجال أعمال إلى أن تأخير تشكيل الحكومة قد يؤثر سلباً على المشاريع الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى انعكاساته على الخدمات العامة والتنمية الاقتصادية. كما شدد على أهمية توفير بيئة مستقرة لجذب المستثمرين وتعزيز النمو الاقتصادي في الإقليم.

قيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني يطرح مقترحات لحل الأزمة السياسية في إقليم كردستان

طرح آريز عبد الله، عضو الهيئة القيادية في الاتحاد الوطني الكردستاني، ثلاثة مقترحات للخروج من حالة الانسداد السياسي في إقليم كردستان، مؤكداً أن الظروف الحالية تفرض البحث عن صيغة جديدة لإدارة المرحلة المقبلة.

وقال عبد الله إن «الخيار الأول يتمثل في عدم إسناد رئاسة الحكومة المقبلة إلى الاتحاد الوطني الكردستاني أو الحزب الديمقراطي الكردستاني، فيما يقضي الخيار الثاني بتشكيل حكومة شاملة تضم جميع الأطراف السياسية، أما الخيار الثالث فيتمثل في تشكيل الحكومة الجديدة من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحركة الجيل الجديد».

الولايات المتحدة توقف تمويل تدريب وتسليح قوات البيشمركة

وزارة الدفاع الأمريكية:

أدخلت وزارة الدفاع الأمريكية تعديلاً كبيراً على مساعداتها العسكرية لإقليم كردستان ضمن مشروع موازنة عام ٢٠٢٧، بعدما خفّضت مخصصات تدريب وتسليح قوات البيشمركة إلى ما يقارب الصفر. وطلب البنتاغون، في موازنة عام ٢٠٢٧، تخصيص ٣٠٣ ملايين دولار لعمليات القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم)، بهدف تدريب وتجهيز القوات الشريكة في الحرب ضد تنظيم داعش في العراق وسوريا والمنطقة. وبحسب تفاصيل الموازنة، خُصص مبلغ ١١٩ مليون دولار للقوات الأمنية العراقية، باستثناء قوات البيشمركة، فيما جرى تخصيص ١٣٠ مليون دولار للشركاء الأمريكيين في سوريا، و٣٦ مليون دولار للجيش اللبناني، إضافة إلى ١٨ مليون دولار للقوات المسلحة الأردنية. ووفقاً للوثائق الرسمية الصادرة عن البنتاغون، شهد برنامج تدريب وتجهيز قوات البيشمركة انخفاضاً حاداً في السنة المالية ٢٠٢٧، بعد أن بلغت موازنته نحو ٥٧٫٨ مليون دولار عام ٢٠٢٥، وقرابة ٦١ مليون دولار عام ٢٠٢٦، قبل أن تتراجع المخصصات في عام ٢٠٢٧ إلى مستوى شبه معدوم. وستقتصر المخصصات التي ستتلقاها وزارة البيشمركة خلال عام ٢٠٢٧ على مبلغ مليون و٣٥٤ ألفاً و٨٧٠ دولاراً فقط، مخصص لتوفير المعدات الطبية ودعم العمليات الجارية ضد تنظيم داعش والبرامج التدريبية المرتبطة بها.

كردستان

إقليم كردستان أخفق في تشكيل حكومته ويتدخل في شؤون الآخرين

علي الفتلاوي:

انتقد علي الفتلاوي، عضو ائتلاف «الإعمار والتنمية» العراقي، آلية إدارة المشهد السياسي في إقليم كردستان، مشيراً إلى أن الأحزاب الحاكمة في الإقليم فشلت، منذ أكثر من عام ونصف، في تشكيل الحكومة الجديدة بسبب الخلافات المتعلقة بالمصالح السياسية والاقتصادية. وأكد الفتلاوي أن بعض القوى الكردية، بدلاً من التركيز على معالجة الأزمات الداخلية في الإقليم، تتجه إلى التدخل في شؤون المكونات والتيارات السياسية الأخرى داخل العراق. وحذر من أن حالة الانقسام والأزمات الداخلية في إقليم كردستان أسهمت في نقل أجواء الإخفاق والارتباك إلى بقية الأحزاب والقوى السياسية العراقية.

استمرار الخلافات النفطية بين بغداد وأربيل

وزارة النفط العراقية:

لا يزال ملف النفط يشكل محوراً أساسياً في العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان. وأفادت تقارير اقتصادية بأن الجانبين يواصلان مباحثاتهما بشأن آليات تصدير النفط وتقاسم الإيرادات المالية. وأكدت وزارة النفط العراقية أن كميات من نفط الإقليم تم تصديرها خلال الأسابيع الماضية وفق الاتفاقات الموقعة بين الطرفين، إلا أن بعض النقاط الفنية والقانونية المتعلقة بإدارة العائدات النفطية ما زالت موضع نقاش. ويؤكد خبراء اقتصاديون أن استقرار صادرات النفط يعد عاملاً حيوياً لدعم الاقتصاد في الإقليم وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين.

تكثيف المشاورات السياسية بين أربيل وبغداد لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة

شهدت العاصمة أربيل خلال هذا الأسبوع سلسلة من الاجتماعات السياسية المكثفة بين قادة إقليم كردستان والمسؤولين العراقيين، في إطار الجهود الرامية إلى تسريع تشكيل الحكومة العراقية الجديدة. وقد ناقش الجانبان عدداً من الملفات الأساسية، أبرزها حصة الإقليم من الموازنة العامة، ومستقبل تصدير النفط، وآلية التنسيق الأمني بين القوات العراقية وقوات البيشمركة. وأكدت مصادر سياسية أن الأحزاب الكردية تسعى إلى ضمان حقوق الإقليم الدستورية والحصول على تفاهمات واضحة بشأن الملفات العالقة مع بغداد، خاصة في ما يتعلق بالمستحقات المالية ورواتب الموظفين. ويرى مراقبون أن نجاح هذه المفاوضات سيؤثر بصورة مباشرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق خلال المرحلة المقبلة.

كردستان

تصاعد المخاوف الأمنية في أربيل والسليمانية

شهد إقليم كردستان:

خلال الأيام الأخيرة حالة من الترقب الأمني، في ظل تقارير تحدثت عن تحركات عسكرية وتدابير أمنية مشددة قرب بعض المواقع العسكرية في أربيل. كما تداولت وسائل إعلام إقليمية أنباء عن هجمات بطائرات مسيّرة في مناطق متفرقة من الإقليم. وأكد مسؤولون في حكومة كردستان أن السلطات الأمنية تتابع التطورات عن كثب، مشددين على أن الإقليم لن يسمح بأن يتحول إلى ساحة للصراعات الإقليمية أو تهديد لدول الجوار. كما دعت الحكومة إلى تعزيز التنسيق الأمني مع بغداد للحفاظ على الاستقرار ومنع أي تصعيد محتمل.

مساعٍ لتعزيز الاستثمارات الأجنبية في إقليم كردستان

أعلنت حكومة إقليم كردستان:

استمرار جهودها لجذب الاستثمارات الأجنبية في مجالات الطاقة والبنية التحتية والإسكان، ضمن خطة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط. وأكد مسؤولون اقتصاديون أن عدداً من الشركات الإقليمية والدولية أبدت اهتمامها بتنفيذ مشاريع جديدة في أربيل ودهوك والسليمانية، خصوصاً في قطاعي الغاز والطاقة المتجددة. ويرى مراقبون أن الاستقرار السياسي والأمني سيبقى العامل الأهم في نجاح خطط التنمية الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة.

التقارير والمقالات

خصومات أسعار النفط العراقي بين ضرورات السوق ومخاطر التنازل

د. مظهر محمد صالح

يواجه العراق في المرحلة الراهنة تحديًا مركبا يتجاوز حدود الاقتصاد التقليدي، ليقع في قلب تفاعل معقد بين الجغرافيا السياسية وديناميكيات سوق الطاقة العالمية. فمع اعتماد أكثر من ٨٥٪ من صادراته النفطية على المرور عبر مضيق هرمز، بات الاقتصاد العراقي عرضة لصدمات خارجية لا يملك السيطرة عليها، رغم كونه خارج نطاق الصراع المباشر هذه الهشاشة البنيوية تحولت مع تصاعد التوترات، إلى قيد فعلي على قدرة العراق في الحفاظ على استقراره التصديري.

تأتي هذه التطورات في وقت شهدت فيه الأسواق النفطية ارتفاعا ملحوظا في الأسعار نتيجة اختناقات العرض وتراجع المخزونات لدى الدول الصناعية، ما أتاح فرصا ربحية استثنائية لعدد من المنتجين داخل وخارج أوبك غير أن العراق، بدل أن يستفيد من هذه الطفرة، تكبد خسارة مزدوجة تراجع في الكميات المصدرة، وضياع فرصة الاستفادة من الأسعار المرتفعة. وبذلك، وجد نفسه في وضع أقرب إلى اللعبة الصفرية " zero sum game"، حيث تتحول مكاسب الآخرين إلى خسائر مباشرة له.

في مواجهة هذا الواقع، برز خيار تخفيض أسعار النفط العراقي كأداة لاستعادة التوازن التسويقي. تقوم هذه السياسة على تقديم خصومات سعرية ملموسة لتعويض المشترين عن مخاطر النقل والتأمين، والحفاظ على العلاقات التعاقدية مع الزبائن الاستراتيجيين، خصوصا في الأسواق الأسيوية من الناحية النظرية، يمثل هذا التوجه محاولة للخروج من منطق الخسارة الكاملة عبر الحفاظ على تدفق الصادرات، حتى وإن كان ذلك على حساب جزء من الإيرادات.

غير أن هذا الخيار، رغم وجاهته الظرفية، ينطوي على مخاطر اقتصادية لا يمكن تجاهلها. فالخصم السعري الكبير يعني عمليا التنازل عن جزء من العوائد السيادية، ما يضغط على الموازنة العامة ويقيد القدرة على تمويل الإنفاق العام. كما أن الأسواق النفطية بطبيعتها حساسة للتوقعات؛ إذ قد يؤدي استمرار الخصومات إلى ترسيخ سعر منخفض مرجعي للنفط العراقي، يصعب تعديله لاحقا حتى بعد زوال الأزمة.

إضافة إلى ذلك، قد تثير هذه السياسة تحديات ضمن الإطار التعاوني لتحالف أوبك ، حيث ينظر إلى الخصومات الحادة على أنها شكل غير مباشر من المنافسة السعرية، وهو ما قد يضعف التنسيق بين الدول المنتجة وفي ظل سوق تتسم بتشابك المصالح، فإن أي تحرك أحادي قد تكون له تداعيات أوسع من نطاقه المباشر.

مع ذلك، لا يمكن اعتبار سياسة الخصم خيارًا خاطئا بالمطلق، بل ينبغي النظر إليها كأداة تكتيكية مؤقتة، تستخدم ضمن إطار زمني محدد وبشروط واضحة، تستهدف الحفاظ على الحصة السوقية دون الانزلاق إلحرب أسعار مفتوحة فنجاح هذه السياسة يعتمد على قدرتها في تحقيق توازن دقيق بين استدامة التدفقات النفطية وتقليل الخسائر المالية.

لكن الخروج الحقيقي من هذا المأزق لا يكمن في الأدوات السعرية وحدها، بل في إعادة بناء الاستراتيجية النفطية على أسس أكثر مرونة واستدامة ويشمل ذلك العمل على تنويع منافذ التصدير لتقليل الاعتماد على مضيق هرمز، وتعزيز الصناعات التحويلية لزيادة القيمة المضافة، فضلا عن تبني أدوات مالية حديثة للتحوط ضد تقلبات السوق. كما أن بناء شراكات طويلة الأجل مع كبار المستهلكين يمكن أن يوفر قدرًا أكبر من الاستقرار في مواجهة الأزمات.

في المحصلة، تمثل خصومات أسعار النفط محاولة واقعية للتكيف مع ظرف استثنائي، لكنها لا ترقى إلى مستوى الحل الاستراتيجي فالعراق بموارده وإمكاناته، يمتلك القدرة على تجاوز منطق اللعبة الصفرية "، ليس عبر التنازل السعري، بل من خلال بناء منظومة نفطية أكثر تنوعا ومرونة وبين ضرورات السوق ومخاطر التنازل، يبقى التحدي الحقيقي هو تحويل الأزمات إلى فرص لإعادة التموضع، بما يعزز مكانة العراق كلاعب فاعل في سوق الطاقة العالمية، لا مجرد متلق لتقلباتها.

ابستمولوجية الوهم والفشل السياسي قراءة وتحليل

شاكر محمود

المحور: مواضيع وابحاث سياسية

يؤسس التعريفُ الإبستمولوجي للوهم السياسي كـ ظاهرة في إنتاج المعرفة لتحوّلٍ جذري في تشخيص الفشل السياسي. فهو لا يُحصره في حقل الممارسة (قرارات خاطئة أو إخفاقات تنفيذية) بل ينقله إلى حقل المعرفة ذاتها (منظومة معرفية خائبة). هذا الانتقال من «الخطأ التنفيذي» إلى «الخلل المعرفي» هو جوهر التحول الذي يفرضه المنظور الإبستمولوجي، دون أن يُلغي أهمية العوامل المادية والهيكلية. ينتج عن هذا التحول نقلٌ استراتيجي في بؤرة السؤال: من السؤال الماهوي المغلق (ما هي الحقيقة السياسية؟) الذي يُكرّس الجدال بين يقينيات متصارعة، إلى السؤال المنهجي المفتوح (كيف تُنتَج الحقيقة السياسية؟). هنا يتحول التركيز من محتوى المعرفة إلى عملية بنائها، ومن البحث عن الحقيقة كمعطًى نهائي إلى تحليل آلية إنتاجها كفعلٍ تاريخي واجتماعي. وبالتالي، يصبح تشخيص الفشل السياسي عملاً تفكيكياً للبنى المعرفية الكامنة التي تُنتج الخيارات وتُضفي عليها الشرعية. فالمشكلة ليست في القرارات الخاطئة بحد ذاتها فحسب، بل في النظام المعرفي الذي يجعلها تبدو معقولة أو حتى حتمية. بناءً عليه، فإن أي حل جذري يتطلب مراجعة نقدية للأدوات والمسلمات التي تتحكم في إنتاج معرفتنا بالواقع السياسي، والعمل على تطوير منهجية أكثر شفافية وتعددية في قراءة هذا الواقع. أما فيما يخص الوهم السياسي العراقي وطريقة فهم المجتمع العراقي للفشل السياسي، فسنقوم بتناولها من خلال ما يلي:

لقد عاش العراق، ولأكثر من نصف قرن، في حالة من الاستعصاء السياسي. فطوال هذه الفترة، غالباً ما تم التعامل مع أزماته كأحداث منفصلة: حرب هنا، فساد هناك، نزاعات عشائرية، إرهاب هنا، سلاح خارج إطار الدولة، صراعات طائفية، نزاعات داخلية. لكن ما بين أيدينا هو عدة أعراض لنرى المشكلة الحقيقية: ليست في الأحداث نفسها فقط، بل في التفاعل بين بنى القوة المادية والتاريخية من جهة، والنظام المعرفي المشوه الذي يعيد إنتاج هذه الأزمات ويمنع حلها من جهة أخرى.

في ضوء ما تقدّم، سنقوم بالتحليل:

١- إعادة صياغة المشكلة: لا نقف عند سؤال "ماذا حدث؟" بل ننتقل إلى "كيف نفهم ما حدث، وما هو الإطار الفكري الذي ينتج هذا الفهم؟". هذه نقلة نوعية. فأغلب الخطاب السائد عندما يُسأل عن أسباب فشل العراق، يُجيب: "العراق فشل بسبب الطائفية أو بسبب الفساد". وهذه إجابة جزئية تُركز على الأعراض. التحليل الأعمق يقتضي القول: "العراق يعاني لأن نظامه السياسي القائم على المحاصصة ينتج معرفةً سياسية مشوّهة تبرر الطائفية وتطبع الفساد، وتتفاعل هذه المعرفة مع مصالح مادية ضيقة لتشكل حلقة مفرغة". يتطلب منا التحليل الآن الانتقال إلى التفصيل: الطائفية ليست سبباً أولياً منعزلاً، بل هي أيديولوجيا هيمنة ونتاج لاختيارات سياسية تأسيسية (كالمحاصصة) تحوّلت إلى نظام معرفي يقسم كل شيء إلى "شيعي/سني/كردي" قبل أن يُفكر فيه. وهذا النظام تم تدعيمه بشكل مؤسسي من خلال تقسيم المناصب ووضع المعايير الطائفية والهوياتية بدلاً من الكفاءة والخبرة. كما عملت الأحزاب المهيمنة على حكم القبضة على العملية السياسية، خاصة بعد ثورة تشرين ودخول مستقلين إلى البرلمان، حيث تم تغيير نظام الدوائر الانتخابية لصالح الهيمنة الحزبية، وإعادة إنتاج الخطاب الطائفي في الانتخابات لزيادة نسبة المشاركة في الانتخابات (تحريض طائفي) مما يؤدي الى ضمان شرعية النظام واستمرار توزيع الغنائم بين الأحزاب الكبرى الفائزة على حسب حجومها. وهنا نستنتج أن الوهم السياسي يُصنع من فوق ويُباع للمجتمع، الذي يجد نفسه أحياناً مستقطباً أو مضطراً للتعامل معه في غياب البديل الواضح والفضاء الديمقراطي الحقيقي. أما الفساد فهو المنطق العملي لهذا النظام، الذي يجعل الغنيمة الهدفَ المركزي للسياسة.ننتقل الآن إلى دور الإعلام العراقي كأداة فاعلة في هذه المعادلة: نرى أن الإعلام العراقي يمارس السلطة الرمزية من خلال آليات إنتاج الوهم التالية:

١- إعادة التسمية والتلطيف:
يصف "الفشل" على أنه "تحديات".
ويصوّر "الفساد" على أنه "هفوات" أو "أخطاء غير مقصودة".
ويُبرر "انهيار الخدمات" على أنها نتيجة "ظروف صعبة".
٢- صناعة الرموز الوهمية وإعادة التدوير:
يرفع السياسي الفاشل إلى مرتبة "البطل" لمجرد دفاعه الانتقائي عن هوية طائفية أو إثنية.و يسمّي "نهب المال العام" بـ "توزيع استحقاقات".
و يحوّل "عجز الدولة" إلى "مؤامرة خارجية" دائمة، لإعفاء الداخل من المسؤولية.
٣- تأبيد الطائفية وتكريس الانقسام:
يضع كل حدث في قالب طائفي أولي.
يصور أي نقد – مهما كان بناءً – على أنه خيانة أو "طعنة في الظهر".
ينسب النجاحات الفردية النادرة إلى الهوية الجماعية لا إلى الكفاءة الشخصية.
٤- الخطاب الأخلاقي الزائف والتضليل: وهو من أخطر الآليات، حيث يُستبدل نقاش السياسات والمؤسسات بنقاش النوايا والأخلاقيات الشخصية. فبدلاً من الإجابة على سؤال: "كيف نبني نظاماً للشفافية؟" يُحوّل الجواب إلى سجال عن: "من الأكثر نزاهة؟". النتيجة: تُهدر الطاقات في محاكمة النوايا الوهمية بدل بناء المؤسسات، وتتحول السياسة إلى مسرح أخلاقي شكلي يُستخدم فيه الخطاب الأخلاقي لتبرير الفشل وتصفية الخصوم.

٥- الدور الاجتماعي في تلقي الوهم وإعادة إنتاجه: (مع التأكيد أن المجتمع ليس شريكاً متساوياً في السلطة)

ينبع من هنا السؤال: كيف يتفاعل المجتمع العراقي مع

آلة الوهم هذه؟
و يحدث ذلك من خلال:
١- الاستثمار العاطفي في الهوية والانتماء الضيق: قد يدافع الفرد عن سياسي فاسد لأنه "من طائفته" أو عشيرته أو مدينته، في عملية دفاع عن الهوية تُقدّم على محاسبة الأداء. كما ينتشر تبرير الفشل بحجة أن المسؤول "أقل شراً من الآخر" في معادلة يخسر فيها الجميع.
٢- ثقافة "الخلاص الفردي" وانتظار المعجزة: يتجلى هذا في انتظار "القائد المنقذ" الفرد، بدل الإيمان بالعمل المؤسسي الجماعي والتراكمي. وهو ما يرتبط بتصديق الوعود المستحيلة والخطابات الشعبوية التي تبيع حلولاً سحرية لمشاكل بنيوية.
٣- الذاكرة الانتقائية المُسيَّسة: التي تنتقي من التاريخ ما يخدم الرواية الهوياتية السائدة، وتتناسى ما يعارضها، محوّلةً التراث التاريخي إلى مخزون أحقاد بدلاً من كونها رصيد خبرة جماعية.
النقطة الأهم: كيف يغير هذا الفهم إدراكنا لجذور الفشل السياسي؟
التحول الأول: من تشخيص فشل "الأحداث" المنعزلة إلى تحليل فشل "العقلية والهيكلية المُنتِجة للأزمة".
التحول الثاني: الفشل ليس حادثاً عابراً بل هو الناتج الطبيعي للنظام القائم. "حتى حين تتغير النخب أو الأحزاب، تبقى أنماط التفكير والمصالح المُؤسَّسة ذاتها قادرة على استيعاب التغييرات الشكلية وإفراغها من مضمونها". هذا يعني:
تغيير الأشخاص لا يكفي.
تغيير الأحزاب ضمن نفس القواعد لا يكفي.
حتى تغيير الدستور أو النظام السياسي بشكل شكلي قد لا يكفي، إذا استمرت علاقات القوة والثقافة السياسية والاقتصاد الريعي التي تغذي هذا النظام.

لأن المشكلة في الدائرة المفرغة التي تجمع بين المصالح المادية الضيقة والنظام المعرفي التبريري.

التحول الثالث: المسؤولية مُرتَّبة وليست مُتساوية.
مسؤولية الطبقة الحاكمة مُطلقة وأساسية، لأنها:

١- صممت النظام المؤسسي والمعرفي وأبقت عليه.

٢- حوّلت أجهزة الدولة والإعلام إلى أدوات لإنتاج الوهم وحماية الامتياز.

٣- استثمرت الخطاب الأخلاقي والديني والهوياتي للتضليل وإعاقة تكون وعي نقدي بديل.

كسر هذه الحلقة يتطلب عملية مركبة وطويلة:

المرحلة الأولى: التفكيك النقدي والوعي بالذات الجمعية: فضح آليات الوهم وتشريحها، وفهم التاريخ بمنظور نقدي يحرره من الأسطرة (الاسطورة) والانتقائية.

المرحلة الثانية: بناء بدائل معرفية ومؤسسية موازية: وهذا يشمل:

١- إصلاح اللغة والمفاهيم: استعادة المعاني الحقيقية لمفاهيم المواطنة والإصلاح والمساءلة، وربط الخطاب بالبرامج والأداء لا بالشعارات والنوايا. تحويل النقاش من "من؟" إلى "كيف؟".
٢- خلق مؤسسات معرفية مستقلة: دعم إعلام حرّ وجاد، وتشجيع مراكز أبحاث موضوعية، وإصلاح النظام التعليمي لتعزيز التفكير النقدي والمنطق العلمي والمواطنة المتساوية. هذه المؤسسات لن تنشط في فراغ، بل تحتاج لحماية قانونية وفضاء عام يتسع للحوار.

٣- تغيير الحوافز: يجب أن تصبح الموضوعية والكفاءة والمصلحة العامة معاييرَ للنجاح الاجتماعي والاحترام، بينما يجب محاسبة خطاب الكراهية والتضليل المؤسسي.

المرحلة الثالثة: الانتقال من الرفض إلى اقتراح البديل: "القدرة على رفض الواقع الفاسد لا تعني تلقائياً القدرة على بناء بديل قابل للتطبيق". لذلك يجب تحويل الطاقة الاحتجاجية إلى طاقة تأسيسية:

من شعار "إسقاط النظام" إلى سؤال "ما هي مكونات النظام البديل، وكيف نبنيه؟".

من شعار "محاربة الفساد" إلى تصميم "آليات مؤسسية تمنع الفساد منذ البداية (الشفافية، الرقابة، المحاسبة)".

من مطلب "نريد خدمات" إلى اقتراح "نماذج لإدارة القطاعات الخدمية بكفاءة وعدالة".

الخلاصة: العراق بين نمطين من الهيمنة الفاشلة
نمط الهيمنة القديم (ما قبل ٢٠٠٣): كان قائماً على دولة الحزب الواحد الشمولية، التي أنتجت معرفةً أحادية وقمعت الاختلاف، وخلطت بين الحزب والدولة والأمة.

نمط الهيمنة الحالي (ما بعد ٢٠٠٣): يقوم على دولة المحاصصة الهشة، التي أنتجت معرفةً طائفيةً ومحصصة، وخلطت بين الهوية والكفاءة، وحوّلت الدولة إلى ساحة لتوزيع الغنائم وصراع النخب.

الضرورة التاريخية: الانتقال إلى دولة المؤسسات والمواطنة، دولة تنتج معرفةً موضوعية وقراراتها قائمة على:

١- المصلحة العامة الوطنية كمقياس أعلى، لا المصلحة الطائفية أو الحزبية الضيقة.

٢- الكفاءة والنزاهة معاييراً للاختيار والترقية، لا الانتماء والولاء الشخصي.

٣- المساءلة والشفافية كآليات عمل روتينية، لا الاستثناء.

٤- التعلم من التجربة والتقييم المستمر، لا تكرار الأخطاء وتبرير الفشل.

ختاماً: معركة العراق تتطلب انتقالاً نوعياً في الثقافة السياسية من:

الخطاب العاطفي والشعبوي إلى التحليل العقلاني والعلمي.
الولاءات الأولية (طائفة، عشيرة) إلى الانتماء الوطني والمؤسسي.
انتظار المنقذ الفرد إلى الإيمان بالعمل الجماعي المؤسسي التراكمي.
ثقافة المؤامرة وإلقاء اللوم على الخارج إلى ثقافة المسؤولية والمحاسبة الداخلية.
الوهم السياسي العراقي لن ينكسر بخطاب جديد يردد الشعارات القديمة بثوب جديد، بل بعقلية جديدة ومنظومة قيم جديدة تنتج خطاباً مختلفاً، وتطالب بمؤسسات مختلفة، وتصوغ سياسة مختلفة. وهذا المشروع يبدأ عندما نفهم أن المعركة الحقيقية ليست فقط حول "من يحكم غداً"، بل حول "كيف نفكر في الدولة والمجتمع والمواطنة، وما هي القواعد التي نريد أن تحكمنا". إنها معركة على الرواية والمشروعية، وهي جزء لا يتجزأ من المعركة على السلطة والموارد.

قراءة تحليلية في المنهاج الحكومي لعلي الزيدي

ناجي الغزي

يأتي المنهاج الحكومي لرئيس الوزراء العراقي المكلف علي الزيدي في مرحلة بالغة الحساسية داخلياً وإقليمياً، حيث تتداخل الأزمات الاقتصادية والأمنية والسياسية مع صراع النفوذ الدولي والإقليمي على العراق. ولذلك يبدو المنهاج أقرب إلى محاولة لإدارة التعقيدات القائمة والحفاظ على الاستقرار، أكثر من كونه مشروعاً يساهم في إعادة هيكلة النظام السياسي، أو محاولة لإعادة تأسيس الدولة العراقية على أساس مؤسساتي.

فالوثيقة الحكومية تعكس بوضوح طبيعة المرحلة المقبلة، وتكشف عن حجم القيود التي تواجه أي حكومة عراقية تعمل داخل نظام سياسي قائم على التوازنات والمحاصصة وتداخل النفوذ الداخلي والخارجي.

أولاً: المنهاج بوصفه وثيقة توازنات سياسية

اللغة السياسية التي كُتب بها المنهاج تكشف عن محاولة واضحة لبناء معادلة وسطية بين القوى المتصارعة داخل العراق وخارجه. فهو لا يتبنى خطاباً تصادمياً مع الفصائل المسلحة، ولا يذهب باتجاه القطيعة مع الولايات المتحدة، بل يحاول الجمع بين الحفاظ على شرعية الحشد الشعبي، وتفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع واشنطن، والدعوة إلى حصر السلاح بيد الدولة،

مع تجنب أي مواجهة مباشرة مع القوى المسلحة النافذة.

هذا التوازن يعكس إدراكاً بأن الحكومة المقبلة لا تمتلك القدرة على الدخول في صدام شامل مع أي طرف داخلي أو خارجي، لذلك جاء المنهاج أقرب إلى "وثيقة إدارة توازنات" منه إلى مشروع تغيير جذري.

ثانياً: حياد العراق... بين الطموح والواقع

يحاول الزيدي تقديم رؤية تقوم على "حياد عراقي مرن" يبعد البلاد عن محاور الصراع الإقليمي، ويحول العراق إلى مساحة توازن لا ساحة مواجهة. إلا أن هذه الرؤية تصطدم بواقع جيوسياسي شديد التعقيد.

فالعراق لم يعد مجرد دولة محايدة بين واشنطن وطهران، بل أصبح خلال السنوات الماضية ساحة تداخل استراتيجي بين النفوذين الأمريكي والإيراني، سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو السياسي. لذلك فإن أي محاولة للتموضع في المنطقة الرمادية تبقى معرضة للاهتزاز عند أول تصعيد إقليمي. ومن هنا تبدو سياسة "الحياد المتوازن" أقرب إلى إدارة الضغوط لا الخروج منها.

ثالثاً: الإصلاح الاقتصادي... الطموح الكبير والقيود البنيوية

يتضمن المنهاج عناوين واسعة تتعلق بالإصلاح الاقتصادي، مثل: تنويع الاقتصاد، وتطوير قطاع الطاقة، ودعم الصناعة والزراعة، وإصلاح القطاع المصرفي، وتشريع قانون النفط والغاز، والتحول الرقمي.

لكن الإشكالية الأساسية تكمن في أن الاقتصاد العراقي ما يزال اقتصاداً ريعياً يعتمد بصورة شبه كلية على النفط، فيما تتحكم شبكات المصالح الحزبية والبيروقراطية بمفاصل الدولة الاقتصادية.

كما أن البرنامج يفتقر إلى: الجداول الزمنية، ومصادر التمويل الواضحة، ومؤشرات قياس الأداء، وخطط التنفيذ المرحلية. ولهذا يبدو المنهاج أقرب إلى "إعلان نوايا اقتصادي" منه إلى برنامج تنفيذي متكامل.

رابعاً: مكافحة الفساد... بين الشعار والواقع السياسي

خصص المنهاج مساحة واسعة للحديث عن الحوكمة، والشفافية، والتحول الرقمي، ومكافحة الفساد الإداري والمالي. لكن المعضلة الحقيقية تكمن في طبيعة القوى السياسية التي جاءت بالحكومة نفسها، إذ إن معظم هذه القوى متهمة تاريخياً بإدارة منظومة المحاصصة وتقاسم النفوذ داخل مؤسسات الدولة.

وهنا يبرز السؤال الجوهري: كيف يمكن لمنظومة تأسست على المحاصصة أن تنتج مشروعاً إصلاحياً حقيقياً يقوم على تفكيك البنية نفسها التي منحتها القوة والنفوذ؟

لذلك فإن خطر تحول ملف مكافحة الفساد إلى أداة انتقائية أو سياسية يبقى قائماً، خصوصاً إذا اصطدمت الإصلاحات بمصالح القوى المتنفذة.

خامساً: الملفات الأكثر حساسية في المنهاج

هناك مجموعة من الملفات التي قد تشكل نقاط اشتباك مع القوى السياسية والفصائل النافذة، أبرزها:

١- حصر السلاح بيد الدولة: وهو الملف الأكثر حساسية، لأنه يتقاطع مباشرة مع نفوذ الفصائل المسلحة ودورها السياسي والأمني.

٢- الإصلاح المصرفي والامتثال المالي: خصوصاً ما يتعلق بمكافحة غسل الأموال، والتحويلات المالية، والاقتصاد الموازي، وهي ملفات ترتبط بضغوط أمريكية مباشرة.

٣- توحيد القرار الأمني: إذ إن تعدد مراكز القوة داخل الدولة يمثل أحد أبرز معوقات بناء الدولة المركزية.

٤- مكافحة الفساد البنيوي: لأن أي إصلاح حقيقي سيعني بالضرورة المساس بشبكات النفوذ الاقتصادي والسياسي.

سادساً: غياب الإصلاح السياسي ا لحقيقي
رغم اتساع محاور المنهاج، إلا أنه تجنب الخوض بوضوح في ملفات الإصلاح السياسي البنيوي، مثل: تعديل شكل النظام السياسي، ومعالجة المحاصصة بشكل مباشر، وإصلاح النظام الانتخابي، وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والفصائل المسلحة، وتعزيز استقلالية القضاء بصورة جذرية.

وهذا يكشف أن الحكومة تتجه نحو "إدارة الأزمة" أكثر من توجهها نحو إعادة هيكلة النظام السياسي نفسه.

أي أن الهدف يبدو منصباً على تخفيف الاختلالات، وتحسينكفاءة الدولة، واحتواء الأزمات،

بدلاً من إحداث تحول جذري في بنية النظام.

سابعاً: هل يستطيع الزيدي تنفيذ هذا البرنامج؟
واقعياً، تبدو إمكانية تنفيذ البرنامج بالكامل محدودة، ليس فقط بسبب ضعف الآليات التنفيذية، بل بسبب طبيعة البيئة السياسية العراقية القائمة على توازنات القوى، والاقتصاد الريعي، والنفوذ الخارجي، والدولة العميقة الحزبية، وتشابك المصالح. ومع ذلك، قد تتمكن الحكومة من تحقيق نجاحات جزئية في ملفات: الخدمات، والكهرباء والطاقة، والتحول الرقمي، والجباية، وبعض الإصلاحات المصرفية والاستثمارية.

لكنها ستواجه صعوبة كبيرة في الملفات التي تمس جوهر منظومة النفوذ، مثل: السلاح، والفساد البنيوي، والاقتصاد الموازي، والمحاصصة السياسية.

ومن خلال هذه القراءة للمنهاج الحكومي للمكلف لرئاسة الحكومة الأستاذ علي الزيدي، يبدو أن المنهاج لا يحمل مشروع نواة دولة، بقدر ما يبدو محاولة لإدارة مرحلة شديدة التعقيد بأقل قدر ممكن من الصدامات. فهو يسعى إلى تحقيق الاستقرار وإعادة تنظيم التوازنات أكثر من سعيه إلى تفكيك سلبيات النظام القائم، وإصلاح مساراته.

وهنا تكمن المفارقة العراقية المستمرة: فمعظم الحكومات تتحدث عن الإصلاح، لكنها تصل إلى السلطة عبر المنظومة نفسها التي يُفترض أن تقوم بإصلاحها، الأمر الذي يجعل أي مشروع تغييري حقيقي محكوماً منذ البداية بقيود التوازنات السياسية وشبكات النفوذ المتجذرة داخل الدولة.

حين تتحول المضائق إلى فخّ استراتيجي: من غاليبولي إلى هرمز كتب

خليل القاضي

ليست كل المعارك تُفهم في لحظة وقوعها، ولا تُقاس بنتائجها المباشرة فقط. بعض المواجهات تكشف معناها الحقيقي عندما تتكرر الفكرة ذاتها في سياقات مختلفة، بأدوات متغيرة، لكن بالخطأ الاستراتيجي نفسه: الافتراض أن الجغرافيا الحساسة يمكن إخضاعها بسرعة عبر التفوق العسكري وحده. بين غاليبولي عام ١٩١٥ ومضيق هرمز اليوم، لا يتكرر الحدث، بل يتكرر نمط التفكير حين يقترب من "مضيق" بوصفه نقطة عبور، لا بوصفه عقدة مقاومة.

في غاليبولي، دخلت بريطانيا وفرنسا الحرب العالمية الأولى عبر تصور يبدو منضبطاً على الورق: فتح مضيق الدردنيل للوصول إلى روسيا، إخراج الدولة العثمانية من المعادلة، وإعادة توزيع ميزان الحرب في أوروبا. كانت الفرضية الأساسية تقوم على معادلة بسيطة: قوة بحرية كافية + قصف مركز = فتح سريع للممر.لكن هذه المعادلة اصطدمت سريعاً بما لم يُحسب بدقة: أن المضيق ليس قناة مائية محايدة، بل منظومة دفاع متكاملة. الألغام البحرية لم تكن تفصيلاً تقنياً، والمدفعية الساحلية لم تكن قابلة للإسكات السريع، والتضاريس البرية لم تكن امتداداً جغرافياً عادياً. ومع فشل الاختراق البحري، انتقلت العملية إلى الإنزال البري، لتنكشف طبقة أخرى من التعقيد: جغرافيا لا تُخضعها كثافة النار، بل تُعيد تشكيلها لصالح من يدافع عنها. ومع الوقت، تحولت العملية من خطة حسم إلى استنزاف طويل انتهى بانسحاب منظم، لكنه حمل في جوهره اعترافاً بأن "فتح المضيق" لا يُدار بمنطق التفوق التقني وحده. ربما لهذا السبب بالذات ما زالت غاليبولي تُدرَّس حتى اليوم، ليس فقط كمعركة فاشلة، بل كنموذج كلاسيكي لسوء تقدير العلاقة بين القوة والجغرافيا. وفي تقديري، هذه النقطة تحديداً هي ما يجعل المقارنة مع هرمز مغرية إلى هذا الحد، لأن ادارة ترامب وقعت مجدداً في الفكرة نفسها: الاعتقاد أن السيطرة على المضيق تبدأ من البحر فقط، بينما الحقيقة أنها تبدأ من فهم البيئة التي تحيط به.عند النظر إلى مضيق هرمز اليوم، لا يمكن اختزاله في صورة موازية، لكنه يتحرك داخل منطق مشابه من حيث البنية الاستراتيجية. فهو ليس ممراً مائياً فحسب، بل نقطة اختناق في شريان الاقتصاد و الطاقة العالمي، حيث تتقاطع الجغرافيا العسكرية مع الاقتصاد الدولي، وتتشابك حسابات الردع مع أمن الأسواق وسلاسل الإمداد.وجه التشابه الأول يظهر في ما يمكن تسميته بـ"إغراء الحسم السريع". في غاليبولي، كان الاعتقاد أن القوة البحرية كافية لفتح المضيق خلال فترة قصيرة. وفي المقاربات الحديثة لأمن هرمز، يتكرر منطق مشابه بشكل مختلف: إمكانية فرض واقع أمني جديد عبر انتشار بحري وجوي كثيف، يضبط حركة الملاحة ويقلص هامش التهديد.

لكن التجربة التاريخية تشير إلى أن المضائق لا تُدار بمنطق السيطرة السريعة، بل بمنطق توازن الكلفة، حيث كل خطوة ترفع احتمالية ردود غير خطية. وهنا تحديداً تكمن حساسية هرمز. فالمشكلة ليست في إمكانية فتح الممر أو حمايته عسكرياً لساعات أو أيام، بل في القدرة على ضمان استقرار طويل داخل مساحة مشبعة بالتوتر، وقابلة للاشتعال من أكثر من اتجاه. هذه النقطة غالباً ما يتم التقليل من أهميتها في الخطاب السياسي، لأن لغة الحسم السريع تبدو دائماً أكثر جاذبية من لغة الاستنزاف البطيء.وجه التشابه الثاني يتعلق ببنية التحالفات أثناء التنفيذ. في غاليبولي، لم يكن الخلل في القوة العسكرية وحدها، بل في تباين التقديرات بين القوى المشاركة، ما انعكس على وحدة القرار وتماسك التنفيذ. وفي محيط هرمز، تتداخل مستويات متعددة من الفاعلين الإقليميين والدوليين، ما يجعل أي إدارة عسكرية للمشهد محكومة بتباينات في الرؤية حول حدود التصعيد، وأدوات التدخل، ومستوى المخاطرة المقبول. هذا التعدد لا يلغي الفعل، لكنه يعيد تشكيل إيقاعه ويزيد حساسيته لأي خلل في التنسيق.أما الوجه الثالث، والأكثر عمقاً، فيتعلق بطبيعة "الرد داخل بيئة المضيق". في غاليبولي، كان العامل الحاسم أن الدفاع لم يكن تقنياً فقط، بل مرتبطاً بدافع وجودي رفع كلفة التقدم بشكل غير متوقع. وفي هرمز، أي تصعيد محتمل لا يمكن فصله عن منطق الردع المتبادل، حيث لا تبقى الضربة ضمن مسار أحادي، بل تتحول إلى سلسلة تفاعلات متقاطعة تعيد توزيع المخاطر في كل مرحلة. في مثل هذه البيئات، لا تُقاس القوة بالقدرة على الضرب فقط، بل بالقدرة على امتصاص الارتداد.لكن الفارق الجوهري بين الحالتين لا يقل أهمية عن التشابه. غاليبولي وقعت ضمن نظام حرب تقليدي محدود في الأدوات والنطاق. أما هرمز اليوم، فيقع داخل نظام عالمي مترابط، حيث تتحول أي اضطرابات أمنية إلى موجات فورية في أسواق الطاقة، وأسعار الشحن، والتأمين البحري، وحتى استقرار الاقتصاد العالمي. أي خطأ في التقدير لا يبقى محلياً، بل ينتقل فوراً إلى مستويات متعددة من النظام الدولي.هذا التحول يغيّر طبيعة القرار نفسه. فالمسألة لم تعد مرتبطة فقط بإمكانية السيطرة أو التأمين، بل بكلفة أي محاولة لإعادة تعريف قواعد المضيق. وكلما ازداد ارتباط الجغرافيا بالبنية الاقتصادية العالمية، أصبحت "المسافة بين القرار ونتيجته" أقصر، لكن "كلفة النتيجة" أعلى بكثير.بكلام أكثر مباشرة: غاليبولي كشفت أن التفوق العسكري لا يكفي حين تتحول الجغرافيا إلى طرف فاعل. أما هرمز، فيعيد صياغة السؤال داخل نطاق أوسع وأكثر حساسية: ماذا يحدث عندما تصبح الجغرافيا جزءاً من بنية الاقتصاد العالمي لا مجرد مسرح عمليات عسكرية؟في النهاية، لا يتعلق الأمر بإعادة إنتاج التاريخ، بل بإدراك أن بعض الأنماط الاستراتيجية تعيد تشكيل نفسها كلما اقتربت القوى من المضائق. فهذه النقاط ليست ممرات عبور، بل مناطق اختبار للحدود الفعلية للقوة. وربما هذا ما يجعل أخطر الأخطاء الاستراتيجية ليس الدخول إلى المضيق... بل الاعتقاد أن الخروج منه سيكون سهلاً.

علي الزيدي بين طموح الإصلاح والملفات الشائكة

ادهم ابراهيم

يأتي تكليف السيد علي الزيدي في لحظة سياسية معقدة يمر بها العراق، حيث تتقاطع فيها الأزمات الداخلية مع الضغوط الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من أن تعيينه جاء من خارج الإطار التنسيقي ، إلا أن التوقعات الشعبية كانت تميل نحو تغيير أكثر جذرية في بنية النظام السياسي، خصوصًا في ظل التطورات التي رافقت مرحلة الترشيح، ومنها اعتراض الرئيس الأمريكي على عودة نوري المالكي، الى سدة الحكم ، وما رافقها من ضغوط اقتصادية تمثلت في تقييد تدفق الدولار إلى العراق. بعد مرور أكثر من عشرين عامًا على الغزو الأمريكي، لا يزال العراقيون يتطلعون إلى تغيير حقيقي، مدفوعين بخيبة أمل عميقة من الفساد الحكومي والأحزاب التقليدية. فقد أُسس النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ على مبدأ المحاصصة، الذي كان يفترض أن يحقق التوازن، لكنه تحول إلى آلية لتقاسم النفوذ والموارد. وبدلاً من ترسيخ الديمقراطية، نشأ نظام هجين تتسم ممارساته بالفساد وتوزيع المناصب وفق الولاءات، لا الكفاءة. هذا الواقع انعكس بشكل مباشر على حياة المواطنين، حيث يعاني معظم العراقيين من تدهور الخدمات الأساسية، وانتشار السلاح خارج إطار الدولة، وظهور شبكات إجرامية تروج للمخدرات. كما أن تقاسم الوزارات بين الكتل السياسية أدى إلى تولي شخصيات غير مؤهلة مواقع حساسة، ما عمّق أزمة الإدارة وأضعف مؤسسات الدولة. في هذا السياق، شكّلت احتجاجات تشرين اول/ أكتوبر عام ٢٠١٩ نقطة تحول مهمة، حيث خرج العراقيون مطالبين بإنهاء الفساد، وتحسين مستوى المعيشة ، وإنهاء نظام المحاصصة والتبعية للخارج . ورغم مرور السنوات، لا تزال هذه المطالب حاضرة في الوعي الشعبي. من جهة أخرى، يعكس الموقف الأمريكي، خاصة في عهد الرئيس دونالد ترامب، تحولاً في السياسة الخارجية. فبدلاً من الادعاء على نشر الديمقراطية كما كان يروج سابقًا، أصبحت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية هي الأولوية. وباتت أدوات الضغط مثل العقوبات والضغوطات الاقتصادية أكثر حضورًا من مشاريع إعادة بناء الدول. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى العراق كمساحة مصالح، لا كمشروع تحول ديمقراطي. تعيين الزيدي جاء ضمن هذا التوازن، حيث حظي بقبول أمريكي باعتباره شخصية توافقية قادرة على إدارة العلاقة بين واشنطن وطهران. كما أن خلفيته الاقتصادية، وارتباطه بمؤسسات مالية مثل "بنك الجنوب"، تعزز الرؤية الأمريكية التي تركز على الاستثمار والمكاسب الاقتصادية، خاصة في قطاع النفط. في الداخل، تبدو التحديات أكثر تعقيدًا. فالبلد يعاني من هيمنة الميليشيات، وانتشار الفساد، وضعف مؤسسات الدولة، وغياب مرجعية سياسية موحدة. كما أن النظام المحاصصاتي لا يزال يشكل عائقًا أمام أي إصلاح حقيقي، إذ يحدّ من قدرة أي رئيس وزراء على اتخاذ قرارات مستقلة.

ورغم أن الشارع العراقي بدأ يميل في السنوات الأخيرة إلى التركيز على تحسين الخدمات والواقع المعاشي ، إلا أن هذا التحول لا يعني تراجع الطموح بالإصلاح، بل يعكس واقعية فرضتها الظروف. في هذا الإطار، يمكن النظر إلى تكليف علي الزيدي كخطوة "غير تقليدية" تهدف إلى كسر حالة الانسداد السياسي، لكنها لا ترقى إلى مستوى التغيير الجذري. فهو لا يُنظر إليه كبطل إصلاحي، بل كشخصية توافقية يعتمد نجاحها على قدرتها في إدارة التوازنات المعقدة داخليًا وخارجيًا. حتى الآن، لم يطرح الزيدي برنامجًا حكوميًا واضحًا، ما يثير تساؤلات حول أولوياته ورؤيته للإصلاح. كما أنه سيواجه ملفات شائكة، مثل حصر السلاح بيد الدولة، وضبط الفصائل المسلحة، ومكافحة الفساد، وإدارة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، في ظل موارد مالية محدودة. تبقى الإشكالية الأساسية في بنية النظام نفسه، الذي يحول أي رئيس وزراء إلى مجرد "مدير لمصالح الأحزاب"، بدل أن يكون قائدًا لمشروع وطني.

وفي ظل هذه التحديات، يبقى السؤال مفتوحاً حول ما إذا كان الزيدي قادراً على تحويل موقعه إلى فرصة إصلاحية، أم أنه سينضم إلى قائمة رؤساء الحكومات الذين ابتلعهم النظام السياسي القائم.

تراجع "مشروع الحرية": هل تغيّرت قواعد الاشتباك في مضيق هرمز؟

عبدالرزاق فرحان البهادلي

في خضم التوترات المتصاعدة في مضيق هرمز، برز تحول لافت في السياسة الأمريكية تحت إدارة ترامب. فبعد خطاب متشدد ركّز على ضمان حرية الملاحة وكسر ما تعتبره واشنطن تهديدًا إيرانيًا لأمن الممرات البحرية، بدأت ملامح انتقال نحو التهدئة وفتح قنوات تفاوض. هذا التحول يثير تساؤلات حول ما إذا كانت موازين القوة قد فرضت واقعًا جديدًا، أم أن الأمر لا يزال ضمن إطار المناورة السياسية.

من التصعيد إلى التهدئة

خلال فترة وجيزة، انتقل الخطاب الأمريكي من التهديد باستخدام القوة إلى الحديث عن إمكانية التفاوض. هذا التحول يرتبط مباشرة بحساسية المضيق، الذي يمثل شريانًا للطاقة العالمية.

أبرز الأفكار المطروحة:

– تخفيف القيود على الملاحة.

– إجراءات متبادلة لخفض التصعيد.

– نقاش حول البرنامج النووي الإيراني ضمن أطر زمنية محددة.

بين الرمزية والواقع

إدراج بند "عدم امتلاك سلاح نووي" في أي تفاوض يعكس بعدًا سياسيًا داخليًا للإدارة الأمريكية أكثر منه تغييرًا في جوهر الموقف الإيراني، إذ أن طهران أعلنت مرارًا وبصورة رسمية أنها لا تسعى إلى امتلاك هذا السلاح وأنه خارج خياراتها الاستراتيجية. في المقابل، تبدو إيران حريصة على تثبيت معادلة ردع مفادها أن أي تصعيد سيقابله تأثير مباشر على أمن الملاحة، دون الذهاب بالضرورة إلى مواجهة شاملة.

تفاعلات إقليمية ودولية

التحركات الدبلوماسية تتسارع مع دخول أطراف إقليمية ودولية على خط الوساطة. تقلبات أسعار النفط تكشف حساسية الأسواق لأي تطور. وفي هذا السياق، برزت اتصالات بين النتن ياهو ومحمد بن زايد، في مؤشر على قلق إقليمي من احتمال تغيّر موازين التحالفات إذا ما تم التوصل إلى تفاهمات جديدة.

السيناريوهات المحتملة

تهدئة مرحلية (الأكثر ترجيحًا)

اتفاق مؤقت يخفف التوتر ويمنح الأطراف فرصة لإعادة ترتيب أوراقها، دون حل جذري للخلافات.

جمود مع توتر منخفض

استمرار حالة "اللا حرب واللا اتفاق"، مع احتكاكات محدودة في المجال البحري.

مواجهة واسعة (الأقل ترجيحًا)

رغم أن الاحتمال قائم، إلا أن كلفته العالية على الاقتصاد العالمي تجعله خيارًا غير مفضل. في حال رفض إيران للشروط الأمريكية وإعلان ترامب انتهاء المهلة، قد تعود واشنطن إلى خيار القصف، فيما ترد طهران بإغلاق المضيق واستهداف القواعد الأمريكية في المنطقة.

النتائج المتوقعة:

– ارتفاع أسعار النفط إلى ١٥٠–٢٠٠ دولار.

– إغلاق المضيق لأشهر.

– خسائر فادحة في البنية التحتية النفطية لمنطقة الخليج.

– تدخل دول كبرى مثل الصين وروسيا للتهدئة.

الخاتمة:

المشهد الحالي لا يعكس انتصار طرف وهزيمة آخر، بل إعادة تشكيل لقواعد الاشتباك. التراجع في حدة الخطاب لا يعني نهاية الصراع، بل ربما بداية مرحلة أكثر تعقيدًا تقوم على التوازن بين الردع والتفاوض.

الأسابيع المقبلة ستكون حاسمة: إما تثبيت مسار تهدئة مؤقتة، أو العودة إلى دوامة التصعيد. وفي كل الأحوال، يبقى مضيق هرمز نقطة اختبار دائمة لقدرة القوى الكبرى على إدارة صراعاتها دون الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة.

بين العاطفة والعقل: جدلية القرار في الشرق الأوسط

كفاح محمود كريم

لا تكاد مجتمعات الشرق الأوسط تنجو من ثنائيةٍ مزمنةٍ بين العقل والعاطفة في صناعة القرار، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو السياسي، فالعاطفة بما تحمله من انفعال واندفاع آني كثيرًا ما تكون المحرك الأساسي لسلوك الأفراد والجماعات، بينما يتراجع العقل إلى مرتبة ثانوية، أو يُستدعى فقط لتبرير القرار بعد وقوعه لا لصناعته قبله، هذه الإشكالية ليست مجرد مسألة سايكولوجية، بل هي أزمة حضارية عميقة ألقت بظلالها على مشاريع التنمية، والعلاقات الاجتماعية، وحتى على مصائر الدول. التاريخ السياسي للمنطقة مليء بالأمثلة على القرارات الارتجالية التي قادها زعماء انفعاليون، فعبدالناصر في مصر قاد المنطقة إلى حرب ١٩٦٧ التي انتهت بنكسة عربية، وصدام حسين بقراراته الاندفاعية أدخل العراق في حرب مدمرة مع إيران استمرت ثماني سنوات ثم في غزو الكويت الذي جرّ الويلات على شعبه، وبعدهما جاء معمر القذافي بخطابه الشعبوي وقراراته المرتجلة التي قادت ليبيا إلى عزلة وانقسام، وما تزال تجارب كثير من البلدان وزعمائها، بهذا المزيج من الانفعال القومي والديني، تدفع بالمنطقة إلى صراعات إقليمية متواصلة.الجامع بين هذه التجارب أن الانفعال كان أقوى من العقلانية، وأن حسابات الزعامة الفردية والمزايدات الأيديولوجية طغت على التفكير الاستراتيجي، فكانت النتيجة سلسلة من الحروب الكارثية التي دفعت شعوب المنطقة أثمانها دمًا ودمارًا.وإذا انتقلنا إلى الاجتماع الإنساني سنجد أن العاطفة تتحكم أيضًا في تفاصيل الحياة اليومية، العلاقات الأسرية والقبلية وحتى الصداقات تُبنى في الغالب على الانفعال أكثر من اعتمادها على قيم العقلانية والموضوعية، في الزواج مثلاً، تطغى العاطفة على الاعتبارات الواقعية كالقدرة الاقتصادية أو التوافق الثقافي، لتتحول لاحقًا إلى أزمات أسرية، وكذلك الحال في المجتمع العشائري حيث تسود ردود الأفعال الغاضبة فتؤجج النزاعات بدل أن تحلها.أما في مجال التعليم والمجتمع، فقد انعكست هيمنة العاطفة في قرارات تكريمية مبالغ فيها، مثل منح أولاد الشهداء درجات إضافية للقبول في كليات مرموقة، أو منح رتب عسكرية وألقاب علمية بعيدًا عن الأسس الموضوعية، أضف إلى ذلك القرارات العبثية مثل إعلان سنة دراسية كاملة "سنة عدم رسوب"، أو السماح بالعبور الجماعي من مرحلة إلى أخرى دون معايير، هذه الممارسات أفرغت القوانين من مضمونها العقلاني، وأنتجت أجيالاً ضعيفة القدرات، ومسؤولين بلا خبرة، وضباطًا بلا كفاءة، الأمر الذي انعكس كارثيًا على المستويات العلمية والعسكرية معًا.ولم تخلُ المشاريع الاقتصادية والاستثمارية من هذه النزعة؛ حيث تتحكم الروابط الشخصية والعاطفية أو القبلية في إسناد المناقصات أكثر من اعتمادها على المعايير العلمية والجدوى الاقتصادية، فتتحول الدولة من مؤسسة قانونية إلى ساحة محاباة، ويتراجع الأداء وتُهدر الثروات.الحل لا يكون في استنساخ نماذج غربية براقة، بل في صياغة منظومة تربوية جديدة تعلّم الفرد منذ الطفولة أن يسأل وينتقد بدل أن يُلقّن ويُطبع على الطاعة، كما يجب أن ننتقل اجتماعيًا من سلطة العادات والتقاليد الجامدة إلى قوانين مدنية حديثة تحترم المكونات دون أن تُخضعها لهيمنة شيخ عشيرة أو رجل دين، أما سياسيًا، فلا بد من الفصل بين الدين والدولة، وبين العشيرة والسلطة.إن بناء مستقبل مختلف يتطلب أن ينتصر العقل على العاطفة في سلوكنا وقراراتنا المصيرية، فالدول لا تُدار بالشعارات والانفعالات، بل بالمؤسسات والقوانين والعقلانية، وما لم ندرك هذه الحقيقة ونحوّلها إلى ثقافة ومنهج، سنبقى ندور في حلقة مفرغة من الانفعالات التي تنتج هزائم متكررة وانكسارات يصعب تجاوزها.

فقدت أمريكا وترامب كل الأوراق في الصراع مع إيران، ولم يعد ترامب يمتلك أوراقًا إضافية

محمود المغربي

لقد جربت أمريكا الحصار وأشد العقوبات وأطولها (أربعون عامًا وإيران تحت الحصار والعقوبات الأمريكية) وفشلت أمريكا، بدليل أن إيران تمكنت من إنتاج وصناعة الصواريخ والطائرات المُسَيَّرة والسفن والمفاعلات النووية وأكبر المصانع والمعامل، وتوصلت إلى الكثير من الاختراعات والابتكارات العظيمة في زمن الحصار والعقوبات الأمريكية عليها، بل وفي زمن خاضت فيه إيران معارك لا تنتهي مع أدوات ووكلاء أمريكا.

جربت أمريكا المؤامرات والمظاهرات وتحريك الشارع في إيران تحت شعارات متعددة وفشلت، وخرجت إيران أكثر وحدة وتماسكًا من تلك المؤامرات والفتن الأمريكية والصهيونية.

جربت أمريكا العدوان والحرب المباشرة ضد إيران: حرب الـ١٢ يومًا وحرب الـ٤٠ يومًا. وتحدثت أمريكا عن قصف وتدمير ١٤ ألف هدف داخل إيران، استهدفت المدارس والجامعات والمستشفيات ومراكز الأبحاث والجسور، وقتلت النساء والأطفال، وفشلت في كسر صمود وعزيمة ووحدة الشعب الإيراني. لم تستسلم إيران، ولم تركع، ولم تتراجع قيد أنملة، وذهب ترامب للإعلان عن وقف إطلاق النار في المرة الأولى والثانية.

جربت أمريكا اغتيال القيادات الإيرانية وحتى المرشد الإيراني، وراهنت على سقوط النظام، ولم يحدث أي تراجع في الأداء والموقف والصمود الإيراني. وظهرت قيادات إيرانية جديدة أكثر صلابة وقوة وشجاعة، وأكثر تمسكًا بحق إيران في العيش والسيادة، وبحق إيران في امتلاك القرار وصناعة الأسلحة التي تدافع بها عن نفسها وعن مصالحها وعن نفوذها وحلفائها، وحق إيران في قول "لا" للهيمنة والغطرسة الأمريكية، و"لا" لوجود الكيان الصهيوني المجرم والمحتل للأراضي العربية وللمقدسات الإسلامية في جسد الأمة، وحق إيران في قول "لا" للشروط الأمريكية المجحفة، وحق إيران في قول "لا" لوجود أي نفوذ أو سيطرة لأمريكا على مضيق هرمز.

جربت أمريكا وترامب كل القصص والأكاذيب والدجل الإعلامي لتحقيق انتصار على إيران، أو للقول إن إيران خضعت أو قبلت الشروط الأمريكية، أو أن إيران تتوسل لعقد صفقة مع أمريكا. وأثبت الإيرانيون أن ما يقوله ترامب عبارة عن أكاذيب، وأن إيران رفضت المفاوضات والجلوس مع أمريكا إلا وفق الشروط الإيرانية، وأن من ذهب يتوسل إلى باكستان لعقد صفقة هو ترامب، وأن ترامب هو من عاد وطلب الجلوس مع إيران مرة ثانية وثالثة ورابعة، لكنه لم يجد من إيران أي تنازلات، وأن موقف إيران ثابت، وما كانت إيران تطرحه قبل العدوان عليها هو ما تطرحه وتقبل به اليوم وغدًا.

وأعتقد أن ترامب لم يعد قادرًا على فعل أي شيء ضد إيران بعد أن جرب كل شيء وفشل. وأصبح العدوان العسكري التقليدي على إيران مكلفًا للغاية ويفوق قدرة أمريكا على التحمل. وربما لم يعد أمام ترامب إلا ممارسة القرصنة البحرية ومحاصرة السفن الإيرانية في البحار والمحيطات للضغط على إيران. أما العودة إلى العدوان العسكري على إيران، فلا أعتقد أن ترامب أحمق إلى هذه الدرجة بحيث يعود إلى الورطة التي جعلته ومعه العالم كله يدفعون أثمانًا باهظة نتيجة المغامرة الترامبية في العدوان على إيران. ومن يشكك في ذلك، فعليه العودة إلى تقارير صندوق النقد الدولي وإلى تقارير الاتحاد الأوروبي عن الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الأوروبي والعالمي نتيجة الحرب مع إيران، وكم هو حجم التباطؤ في النمو العالمي نتيجة هذه الحرب، وكم هي خسارة دول الخليج الداعم والرافد للاقتصاد والنمو الأمريكي.

عرضُ كتاب

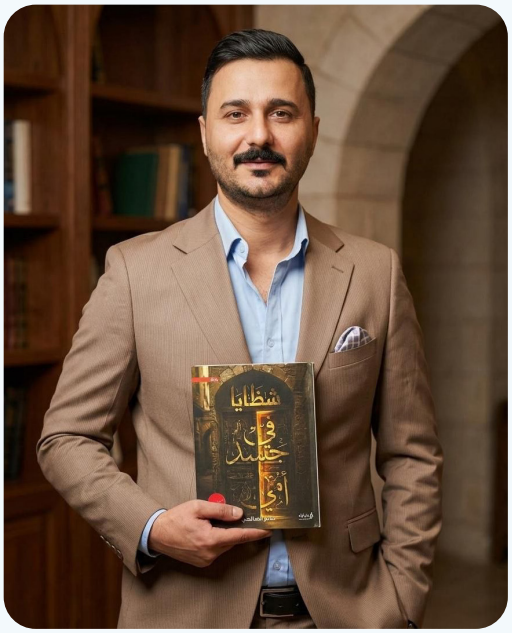

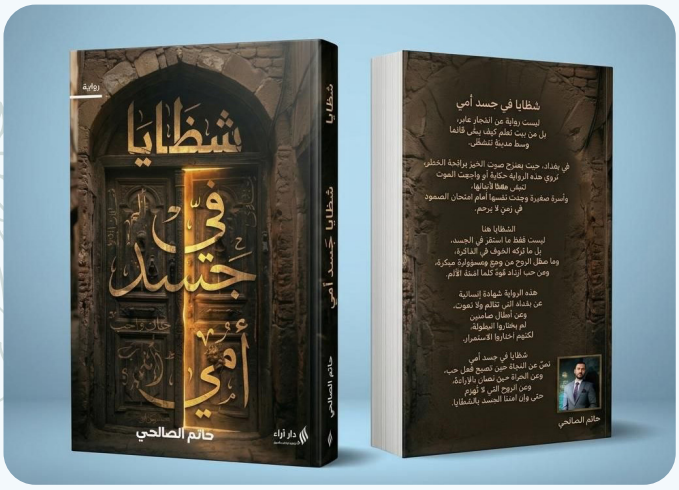

صدور رواية «شظايا في جسد أمي» لحاتم الصالحي

صدور رواية جديدة للأكاديمي والكاتب حاتم الصالحي بعنوان «شظايا في جسد أمي»

صدر حديثًا للأكاديمي والكاتب العراقي حاتم الصالحي عمله الروائي الجديد الموسوم «شظايا في جسد أمي»، وهو عمل أدبي يستند إلى وقائع حقيقية وتجربة إنسانية مؤلمة، يستحضر من خلالها الكاتب واحدة من أكثر الصور قسوة في الذاكرة العراقية، حين يتحول الألم الشخصي إلى شهادة سردية تنقل وجع الإنسان ومعاناته أمام قسوة الأحداث.وتتناول الرواية حادثة حقيقية تتمحور حول الشظايا التي أصابت والدة الكاتب، لتكون نقطة الانطلاق نحو سرد روائي عميق يكشف أثر العنف والحروب في تفاصيل الحياة اليومية، وكيف تبقى آثارها محفورة في الجسد والروح والذاكرة. ومن خلال هذه التجربة، يقدم الصالحي نصًا أدبيًا يمزج بين الواقعة الإنسانية الصادقة والمعالجة السردية التي تمنح الحدث أبعاده الفكرية والوجدانية.في هذا العمل، لا يذهب الكاتب إلى الرمز المجرد بقدر ما يستند إلى حقيقة مؤلمة، ليحوّلها إلى شهادة أدبية نابضة بالحياة، تستحضر تفاصيل الوجع الإنساني كما عاشته العائلة العراقية في مواجهة ظروف قاسية تركت بصماتها على الأجساد والقلوب معًا. فالشظايا هنا ليست مجرد صورة بل هي حقيقة دامغة، وجزء من ذاكرة شخصية وجمعية لا تزال حاضرة بكل ما تحمله من ألم واستذكار.

ويعكس النص قدرة الكاتب على تطويع الحدث الواقعي ضمن بناء روائي متماسك، يجمع بين البعد التوثيقي والحس الأدبي، ليمنح القارئ تجربة قراءة مؤثرة تستدعي التأمل في معنى الفقد والصبر والقدرة على مواجهة الألم وتحويله إلى فعل إبداعي.ويُعد حاتم الصالحي من الأسماء الأكاديمية والثقافية المعروفة، إذ يعمل تدريسيًا في جامعة بغداد، وله إسهامات علمية وبحثية متعددة في مجال العلوم السياسية، إلى جانب نشاطه الثقافي والإعلامي واهتمامه بالقضايا الإنسانية والمجتمعية.

ويأتي هذا الإصدار ليؤكد تنوع تجربة الصالحي بين الحقل الأكاديمي والإبداع الأدبي، حيث يقدّم من خلال «شظايا في جسد أمي» نصًا صادقًا ينهل من الواقع مباشرة، ويعكس قدرة الكاتب على تحويل الألم الشخصي إلى خطاب إنساني شامل يلامس وجدان القارئ.

يُذكر أن الرواية أصبحت متاحة حاليًا للقراء والمهتمين بالشأن الأدبي، وسط اهتمام متزايد بالأعمال السردية العراقية التي تنطلق من تجارب حقيقية، وتعبّر عن الذاكرة العراقية بلغة أدبية معاصرة تجمع بين الصدق الفني والعمق الإنساني.

حولنا

مركز الدراسات المتخصصة الشهيد خامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والتقارير التحليلية، والجلسات المتخصصة، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

الأربعاء ١٣ - ٠٥ - ٢٠٢٦

الأسبوعية الإخبارية التحليلية، العدد التاسع والتسعون